

الى السيد رئيس الحكومة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال سياسة العامة لرئيس الحكومة

مكانة التجارة الخارجية في الاقتصاد المغربي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تحية تقدير واحترام؛

وبعد، تبعا لمقتضيات الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، وعملا بمقتضيات المواد من 278 إلى 284 من النظام الداخلي لمجلس النواب، نتوجه إليكم بالسؤال الشفوي المتعلق بالسياسة العامة الآتي:

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

بداية، يعبر فريق التقدم والاشتراكية عن تقديره الإيجابي لعودة قطاع التجارة الخارجية للهندسة الحكومية الحالية في نسختها الثانية، وهو ما يعني الاقتناع -أخيرا- بأهمية هذا القطاع الحكومي في تنشيط المبادلات التجارية للمغرب، وتحقيق قيمة مضافة لفائدة الاقتصاد الوطني، وتعزيز فرص التنمية الوطنية، وترسيخ الانفتاح كخيار استراتيجي للمملكة المغربية.

ولسنا في حاجة إلى تذكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأهمية التجارة الخارجية المغربية في الزيادة في الإيرادات الوطنية، والرفع من تصدير السلع والخدمات، وتحسين البنية التحتية النقلية والتصديرية، والرقى بالعلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الأخرى، وتحسين القدرة التنافسية للمغرب في السوق العالمي، وهو ما سيساهم، من دون شك، في الرفع من الاستثمارات الأجنبية، وتوفير المزيد من فرص الشغل.

ونعتقد أن تحقيق ذلك يتطلب رسم استراتيجية جديدة وواضحة المعالم تأخذ بعين الاعتبار التحديات الجيوسياسية التي تحيط ببلادنا إقليميا ودوليا، وتحديد الفرص التي يمكن استثمارها لتنمية المبادلات الخارجية للمغرب، ووضع الاصبع على الإكراهات التي تتطلب التدخل العاجل لتقويمها، والشروع منذ الآن في تقييم موضوعي ودقيق للعديد من اتفاقيات التبادل التجاري الحر التي تربط بلدنا مع الغير، لجعلها علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية متكافئة وترجع مصالحنا الوطنية.

على ضوء ذلك، نتطلع، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى أن يكون حوارنا معكم في معرض هذا السؤال لحظة نقاش سياسي مسؤول حول التوجهات العامة لسياستكم فيما يتصل بتحسين المبادلات التجارية الخارجية للمغرب، وتسخيرها لتنويع الاقتصاد الوطني وتنميته، والفرص التي يمكنكم استثمارها من أجل إعادة التوازن إلى الميزان التجاري المغربي؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني